

ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي

أ.العربي مصطفى - جامعة الشلف

mlarabi82@yahoo.fr

أ.د.قدي عبد المجيد، أستاذ التعليم العالي - جامعة الجزائر -3-

phdkeddi@gmail.com

ملخص:

تبرز أهمية الاستقرار المالي من كونه يعكس سلامة النظام المالي ، والتي بدورها تلعب دور كبير في تعزيز الثقة في النظام وتمنع وقوع المخاطر التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الاستقرار المالي وأهميته بالنسبة للنظام المالي؛ و محاولة فهم المعايير والضوابط التي تبني عليها أساليب التمويل الإسلامي وإبراز مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والحد من الاضرار المالية.

خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي من الناحية النظرية باستطاعته ان يوفر نظاماً من شأنه تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار مالي شامل، من خلال قدرة معايير ومبادئه المستمدة من الشريعة الإسلامية على تحقيق الاستقرار النقدي وكسب ثقة الأفراد والمؤسسات، والمحافظة على استقرار الاصول المالية .

الكلمات المفتاحية: استقرار مالي، استقرار نقدي، تمويل إسلامي، اقتصاد اسلامي، شريعة إسلامية

مقدمة:

تزايد الاهتمام بالاستقرار المالي في أواخر التسعينات من القرن العشرين عقب الأزمة المالية التي لحقت بدول جنوب شرق آسيا وكانت تداعياتها وخيمة على اقتصادات هذه الدول.

فالاستقرار المالي من شأنه أن يعمل على إعداد القطاع المالي لاستيعاب وامتصاص الاضطرابات المالية، والحيلولة دون وقوعها، ومنع انتقال تداعياتها إلى مكونات القطاع المالي.

لقد لقي التمويل الإسلامي عقب أزمة الرهن العقاري (2008) اهتماما واسعا من قبل الباحثين وحكومات بعض الدول الغربية، على أساس أنه يمتلك مجموعة من المعايير والمبادئ من شأنها دعم الاستقرار المالي والتقليل من حدة الاضطرابات المالية و تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي.

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث كالتالي:

ما مدى قدرة ضوابط وآليات التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي؟

إلى جانب السؤال الجوهرى للإشكالية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الاستقرار المالي وما العناصر التي يتركز عليها؟
- ما معايير السلامة المالية للتمويل الإسلامي؟
- ما دور التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي؟

فرضيات البحث: يبنى البحث على فرضية رئيسية مفادها: ضوابط وآليات التمويل الإسلامي ، يؤهلانه لتحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الاضطرابات المالية.

دوافع اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع منها:

- لقد تسبب حالات عدم الاستقرار الدورية التي مر بها الاقتصاد العالمى بأضرار بالغة على جميع المستويات، مما يستوجب البحث عن نظام مالي أكثر استقراراً؛
- مواكبة التوجه العام الذي فرضته الاضطرابات المالية، والذي يحتم على الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إبراز معالم التمويل الإسلامي وقدرته على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية .

أهمية الموضوع: تبرز أهمية هذا البحث من كون:

- أن الاستقرار المالي يعكس سلامة النظام المالي ، والتي بدورها تلعب دور كبير في تعزيز الثقة في النظام وتمنع وقوع المخاطر التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد.
- أن التمويل الاسلامي أصبح أمرا واقعا في النظام المالي الدولي ، فرغم حداثة إلا أنه استطاع أن يحقق نموا وانتشار كبيراً و شق طريقه في بيئات بعيدة كل البعد عن اسسه ومبادئه. مما يستوجب تركيز الدراسة على هذا الأسلوب، واستخلاص عوامل نجاحه ومدى قدرته على تحقيق الاستقرار المالي.

اهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى :

- إبراز مفهوم الاستقرار المالي وأهميته بالنسبة للنظام المالي؛

● محاولة فهم المعايير والضوابط التي تبنى عليها أساليب التمويل الإسلامي وإبراز مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والحد من الاضطرابات المالية.

مناهج البحث لقد تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي بشكل يتطابق مع دراستنا النظرية خاصة عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية الخاصة بالاستقرار المالي والمعايير التي يعتمد عليها التمويل الإسلامي؛ كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن في سياق المقارنة بين معايير السلامة المالية للتمويل التقليدي والتمويل الإسلامي. للإجابة على إشكالية البحث قسمنا هذا البحث إلى قسمين :

I- مفهوم وأهميته الاستقرار المالي؛

II- المنظور الإسلامي لضوابط الاستقرار المالي وآلياته.

I- مفهوم وأهميته الاستقرار المالي

سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على ماهية الاستقرار المالي وإبراز أهميته وأهم العناصر التي يبنى عليها.

I-1- ماهية الاستقرار المالي: إذا كان هناك شبه اتفاق على إعطاء مفهوم دقيق لمصطلح الاستقرار النقدي، فإن هناك اختلافا كبيرا في إمكانية تحديد مفهوم الاستقرار المالي، نظرا لعدم توفر صورة واضحة للاستقرار المالي على أرض الواقع، لذلك فإن أغلبية الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع، اعتمدت على إبراز مفهوم حالة عدم الاستقرار المالي والتي تتجلى بوضوح أثناء الأزمات المالية، للوصول إلى إعطاء مفهوم للاستقرار المالي.

I-1-1- تعريف عدم الاستقرار المالي: يُعرف (Ferguson) حالة عدم الاستقرار المالي بكونها: "وضع أو حالة تباين غير طبيعي بين الأسعار الفعلية والأسعار العادلة للأصول المالية والحقيقية، بالإضافة إلى تشوه كبير في أداء السوق المالي وقلة توافر الائتمان محليا و ربما دوليا، وانحراف كبير في الإنفاق الكلي عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج".¹

هذا ويرى (Mishkin) أن حالة عدم الاستقرار المالي تحدث عند حدوث صدمات في النظام المالي تؤدي إلى وقف تدفق المعلومات، وهذا ما يؤدي إلى عدم بلوغ النظام المالي لهدفه المتمثل في التخصيص والتوجيه الأمثل للمدخرات نحو الاستثمار.²

مما سبق يتضح أن حالة عدم الاستقرار المالي يقصد بها الاضطرابات المالية التي قد تفضي إلى حدوث أزمات مالية مع عدم قدرة النظام المالي على الصمود أمامها، ويكون منشأها اضطرابات في بعض التوازنات داخل النظام المالي من شأنها أن تجعل مؤسساته لا تمارسها وظائفها بكفاءة، كاختلال التوازن بين الادخار والاستثمار، والموارد والاستخدامات، العرض والطلب، وكذا الاختلالات التي قد تنتج عن عدم تناظر المعلومات وعدم التقيد بقواعد ومؤشرات السلامة المالية.

I-1-2- تعريف الإستقرار المالي: إن المغزى من الاستقرار المالي يتجاوز مفهوم تجنب وقوع الأزمات المالية، للبحث عن المكونات والعناصر التي تؤدي إلى تحقيقه.

¹ - Ferguson, R., "Should Financial Stability Be an Explicit Central Bank Objective Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems Conference at the IMF in Washington, D.C., September 16-17, 2002, p:2

² - Frederic S. Mishkin, " Global Financial Instability: Framework, Events, Issues ", V.13 NO.4, [Journal of Economic Perspectives](#), American Economic Association, 1999, p:05

يُعرف المصرف المركزي الألماني الاستقرار المالي على أنه: "حالة مستقرة يؤدي فيها النظام المالي وظائفه الرئيسية بكفاءة، كتحصيل الموارد وتوزيع المخاطر، فضلاً عن تسوية المدفوعات، ويكون قادراً على أدائها حتى في حالة الصدمات وأوضاع الإجهاد أو فترات التغيير الهيكلي العميق".³

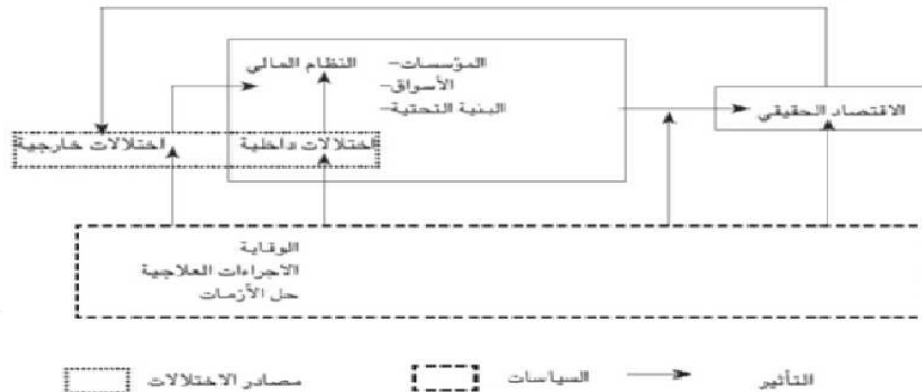
إن جل التعريفات التي أمكن الإطلاع عليها، إما أنها ركزت على توصيف مظاهر عدم الاستقرار ورأت أن الاستقرار المالي يتجلى في قدرة النظام المالي على تجنبها، أو أنها وصفت الوظائف الرئيسية لمكونات النظام المالي، وترى أن استقرار النظام المالي يتمثل في تأدية هذه الوظائف بكفاءة في كل الأحوال.

ولعل من أهم المحاولات في تعريف الاستقرار المالي، تلك التي قام بها الباحث غاري شينازي (Garry J. Schinasi)، والتي أوضح فيها معالم استقرار النظام المالي حيث قال: "يمكن القول أن النظام المالي هو في نسق مستقر، إذا كان قادراً على تسهيل (عوض عن إعاقه) الأداء الاقتصادي، وكذلك قادراً على تشتيت الاختلالات المالية الناجمة عن التطور الطبيعي، أو ناجمة عن أحداث سلبية غير متوقعة".⁴

ينطلق هذا التعريف من الدور الأساسي المنوط بالنظام المالي، وهو تسهيل الأداء الاقتصادي عوض إعاقته، ويشير مصطلح نسق إلى أن الاستقرار يتطلب الاستمرار في أداء هذا الدور بكفاءة، ثم بعد ذلك يشير التعريف إلى المخاطر التي تهدد هذا الاستقرار، حيث قسمها شينازي إلى قسمين:⁵

1. **مخاطر داخلية:** وتتمثل في الاختلالات المالية الناجمة عن التطور الطبيعي للنظام المالي، والتي قد تكون تراكمًا للاختلالات بسبب سوء تسعير الأصول، أو عيوب أخرى في الأسواق المالية، أو تركز مخاطر الائتمان أو ضعف سيولة الأصول المالية، أو اختلالات أخرى مرتبطة بتطور النظام البنكي.
 2. **مخاطر خارجية:** ومصدرها الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، أو أحداث أخرى مثل الكوارث الطبيعية أو الأحداث السياسية، التي تؤثر في أداء النظام المالي، والنظام المالي المستقر، حسب التعريف، يجب أن يكون قادراً على مواجهة هذه المخاطر، بتشتيت الاختلالات الناجمة عنها لتخفيف آثارها.
- و يمكن أن نبين أهم العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي حسب شينازي من خلال الشكل (01):

الشكل (01): عرض للعوامل المؤثرة في أداء النظام المالي



www.bundesbank.de/Redaktion/EN/Downloads/Publications/Financial_Stability_Review/2005_financial_stability_review.pdf

⁴-Garry J. Schinasi, **Defining financial stability**, IMF Working Paper (WP/04/187), International Monetary Fund, October 2004, p. 8.

⁵-ibid.p:9

المصدر: شينازي غاري، "الحفاظ على الاستقرار المالي"، سلسلة قضايا إقتصادية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005، ص5

يتضح من خلال الشكل (01) أنه قد تنشأ المخاطر ومواطن الضعف إما داخلياً من داخل النظام المالي، أو خارجياً في الاقتصاد الحقيقي .

فالمخاطر أو الإختلالات الداخلية قد تنشأ في أي من عناصر النظام المالي الأساسية الثلاثة وهي المؤسسات والأسواق والبنية التحتية

أما المخاطر الخارجية تنبع من خارج النظام المالي ، فالاستقرار المالي يتصف بالحساسية إزاء الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية أو الأحداث السياسية أو تقلبات أسعار النفط أو ابتكارات تكنولوجية أو توقف بلد مجاور عن سداد دين سيادي...إلخ.

I -2 أهمية الاستقرار المالي: تبرز أهمية الاستقرار المالي من كونه يعكس سلامة النظام المالي ، والتي بدورها تلعب دور كبير في تعزيز الثقة في النظام وتمنع وقوع المخاطر التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد.

في هذا الصدد، يدرك صناع السياسة جيداً أن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يؤثر على النمو ويسبب اضطرابات خطيرة، تزداد على إثرها المخاطر المالية والتقلبات المفرطة في أسعار الأصول وتنتهي بأزمات مالية ومصرفية.⁶ من جهة أخرى، تبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال الاهتمام الكبير للمؤسسات المالية الدولية للحفاظ عليه ، بحكم أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي* ، وأصبح الاستقرار المالي أحد أهم الأهداف الأساسية التي يسعى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تحقيقها للدول الأعضاء، مما استوجب تدخلهما في الكثير من الحالات من أجل استعادته كما في حالة أزمة المكسيك 1994، والنمو الآسيوية 1997.

كما يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي بالنظر إلى الدروس المستفادة من التجارب المؤلمة للأزمات التي وقعت خاصة خلال العقدین الماضیین في جميع أنحاء العالم، حيث علمتنا هذه الدروس بأنه لانعدام الاستقرار المالي آثار مدمرة ومكلفة لمعظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية على جميع الأصعدة .

فعلى صعيد الإقتصاد الكلي، انعكست الاضطرابات المالية سلباً على المؤشرات الرئيسية للإقتصاد الكلي. فأزمة الرهن العقاري مثلاً، خلفت تكاليف إقتصادية واجتماعية عميقة وطويلة الأمد، حيث فقد الملايين وظائفهم، وأغلقت الشركات، وانهارت الأسواق المالية.

⁶ - Durmuş Yılmaz, "Financial Security And Stability ",_The OECD's 2nd World Forum on Statistics, Knowledge and Policy'Measuring and Fostering the Progress of Societies, İstanbul, 27-30 June 2007 , p;2-3

* - في هذا الصدد أصبح صندوق النقد الدولي يصدر تقريراً دورياً مرتين في السنة يحاول من خلاله رصد التوترات المالية لاحتوائها والحد من انتشارها.

* - في هذا الصدد، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر في (يناير 2008 م) وحمل عنوان " المخاطر العالمية 2008 م " أن النظم المالية المضطربة، وخاصة أزمة الرهن العقاري ، تمثل تحدياً كبيراً يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي . لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر .

راجع: بلواقي، احمد مهدي، " البنوك الإسلامية والاستقرار المالي ، تحليل تجريبي ، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي " ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الإقتصاد الإسلامي، ع2،

21، 2008، ص72-73

وعلى الصعيد المالي، فقد انهارت الأسواق المالية وتعرض العديد من البنوك حول العالم لتعثر وخسائر جراء الأزمات المالية، وتراجعت معدلات منح الائتمان، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال للتقليل من حدة الإضطرابات.

وعلى الصعيد السياسي، فقد أطاحت الاضطرابات المالية بالكثير من الحكومات الديمقراطية، على غرار ما حدث في إيطاليا واليونان جراء أزمة الديون الأوروبية في 2011.

قد لاحظنا من خلال ما سبق، الآثار السلبية التي أحدثها عدم الاستقرار المالي في اقتصادات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدة والتي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية 2008 بوضوح، الأمر الذي يُبرز لنا أهمية الاستقرار المالي والآثار الناتجة عن فقدانه.

I-3- عناصر الاستقرار المالي: تبين مما سبق أن النظام المالي المستقر هو النظام الذي يستمر في تأدية وظائفه الرئيسية بكفاءة وعلى نسق واحد، مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد ككل.

حسب مايكل فوت MICHAL FOOT، يكون النظام المالي في حالة استقرار إذا توافرت العناصر التالية:⁷

- الإستقرار النقدي؛
 - الثقة في عمليات الوظائف الأساسية للمؤسسات والأسواق المالية؛
 - عدم وجود تغيرات في أسعار الأصول الحقيقية والمالية، والتي من شأنها أن تؤثر في الإستقرار النقدي.
- I-3-1- الإستقرار النقدي:** يُعرف الإستقرار النقدي على أنه الاستقرار في قيمة النقود، ويعبر عن ذلك بالاستقرار في التضخم، وهذا لا يعني مستوى التضخم منعدهم أو بنسبة صفر، لأن ذلك قد يوقع في الانكماش. والمقصود هنا هو الثبات النسبي لمستويات الأسعار، أي بتغيرات قابلة للتوقع دون مفاجآت.⁸
- ويعتبر استقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي، سواء في شكل (تضخم أو انكماش) إلى أضرار بالغة على الاقتصاد الوطني.
- ويمكن للاستقرار في مستويات الأسعار أن يساهم في الاستقرار المالي، بحيث يمنع التشوهات في الأسواق المالية، ويقلل من عدم اليقين المرتبط بتقلبات الأسعار.
- I-3-2- ثقة المؤسسات والأسواق:** تعتبر الثقة ذات أهمية كبيرة في النظام المالي، سواء بين المؤسسات المالية وعملائها، أو فيما بين المؤسسات المالية نفسها.
- أ- الثقة بين المؤسسات المالية وعملائها: مما لا شك فيه أن الثقة العامة في المؤسسات المالية وفي السلطات التي تعمل على تنظيمها أمراً مهماً جداً للاستقرار المالي، ذلك لأن كل اضطراب مالي عادة ما يرتبط بأزمة ثقة. تنشأ أزمة الثقة في المؤسسات المالية لسببين: الأول يتعلق بانعدام الوضوح والشفافية بينها وبين المتعاملين معها، والثاني نتيجة وجود شك في قدرة المؤسسات المالية على اداء وظائفها والوفاء بالتزاماتها.

⁷ - Michael Foot, **What is financial stability and how do we get it?**, The Financial Services Authority, United Kingdom, disponible le: 22/10/2014 sur:

<http://www.fsa.gov.uk/Pages/Library/Communication/Speeches/2003/sp122.shtml>

⁸ - حازم البياوي، "الإستقرار النقدي"، مقال منشور بتاريخ 2013/08/02 على الرابط: <http://hazembeblawi.com/?p=452>

وحسب (MICHAL FOOT)، لا يمكن أن يكون هناك إستقرار مالي في فترة إفلاس البنوك ، أو إذا كانت قنوات الطبيعية للإدخار تعاني من خلل⁹. وهذا الخلل في قنوات الإدخار والإقراض ينشأ بسبب فقدان الثقة من قبل المؤسسات غير المالية والأفراد في المؤسسات المالية ، إذ أن هذه الأخيرة ستعاني بسبب فقدان الثقة من صعوبة في تعبئة المدخرات وبالتالي في تمويل الإقتصاد.

فالثقة في المؤسسات المالية من شأنها أن تشجع العملاء على تحمل المزيد من المخاطر وبالتالي إنجاز مستويات أعلى من الاستثمار، وهذا أمر مفيد للنمو .

والواقع أن الكثير من البحوث الاقتصادية أثبتت وجود علاقة قوية بين مستوى الثقة في إقتصاد ما و أداء ذلك الإقتصاد.¹⁰ فبدون الثقة المتبادلة يصبح النشاط الاقتصادي فرصة لقيود شديدة.

ب- الثقة بين المؤسسات المالية: هناك ترابط كبير بين البنوك ، حيث أن جزء كبير من عملياتها هي فيما بينها ، فالسوق بين بنكية (interbancaire) توفر الإئتمان قصير الأجل بين البنوك، وتضمن استمرارية عمل القطاع البنكي ومن ثم النظام المالي ككل ، فقدان الثقة بين البنوك يدفعها إلى عدم تقديم الإئتمان فيما بينها ، ويؤدي إلى تعطل هذه السوق ويهدد النظام المالي ككل.¹¹

I 3-3- استقرار أسعار الأصول: تؤثر التقلبات في أسعار الأصول المالية على القطاع المالي ومن ثم الإقتصاد الحقيقي عبر أربع قنوات:¹²

- تغير في ثروة الأسر وبالتالي الاستهلاك بفعل أثر الثروة؛
 - تغير أسعار الأسهم ، حيث يؤثر على القيمة السوقية لأصول قطاع الشركات نسبة إلى تكلفة الفرصة البديلة ، مما يؤثر في الشهية للاستثمار؛
 - التأثير في ميزانيات الشركات مما يؤثر على حجم إنفاقها؛
 - التأثير على تدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا.
- إن تأثير تغير أسعار الأصول المالية على الأداء الإقتصادي قد يكون كبيرا في حالة الإختلالات الكبيرة في تسعير الأصول .

في الواقع أن تسعير الأصول المالية في السوق المالي يعتمد على قانون العرض والطلب، والذي بدوره يخضع لمجموعة من العوامل تأثر على قرارات الفاعلين في السوق المالي ، على غرار المعلومات المتاحة، والتدفقات المالية المستقبلية الناتجة عن هذه الأصول والتي بدورها تعتمد على أداء المؤسسة وسياساتها في توزيع الأرباح ، إذا تعلق الأمر بالأسهم.

وبالرغم من أن السوق المالي الكفء يساعد على نشر المعلومات ، فإن التقليد قد يؤدي إلى تحكم الفاعلين الأقل إعلاما في السوق ، مما يؤدي إلى سوء تسعير الأصول المالية ونشوء الفقاعات.¹³

⁹ - ibid

¹⁰ -Ibid

¹¹ - موسى مبارك خالد، "صيص التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر، 2012-2013، ص 148

¹² - Michael Foot, Op cit.

¹³ - موسى مبارك خالد، مرجع سابق، ص 150-151

ويمكن القول بوجود فقاعة سعرية إذا تجاوزت أسعار الأصول المالية بشكل كبير القيمة الأساسية المقدرة لهذه الأصول. ولكن ليس من السهل تحديد وجود فقاعة سعرية، فإذا أمكن ذلك كان من الممكن تفادي انفجارها؛ وانفجار الفقاعة المالية يعني اختيار أسعار الأصول المالية، مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال القنوات الأربعة المذكورة سابقاً.

II- المنظور الإسلامي لضوابط الاستقرار المالي وآلياته: يمتلك التمويل الإسلامي مجموعة من المعايير والمبادئ من شأنها دعم الاستقرار المالي والتقليل من حدة الاضطرابات المالية و تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي.

سنتطرق فيما يلي إلى معايير السلامة المالية للتمويل الإسلامي، و دور التمويل الاسلامي في تحقيق عناصر الاستقرار المالي.

II-1 معايير السلامة المالية للتمويل الإسلامي: من الناحية النظرية، هناك مجموعة من المعايير والمؤشرات الموضوعية التي تبين سلامة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي مقارنة بصيغ التمويل التقليدي. نستعرضها فيما يلي:

II-1-1- معيار ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي: يحكم أن التمويل الإسلامي يعتمد على صيغ التمويل بالمشاركة المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، فإن نسبة الديون إلى الثروة الحقيقية تكون محدودة ولا يمكن أن تصبح أضعاف الثروة؛ وبذلك فإن صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والنقدي، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (02): هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي



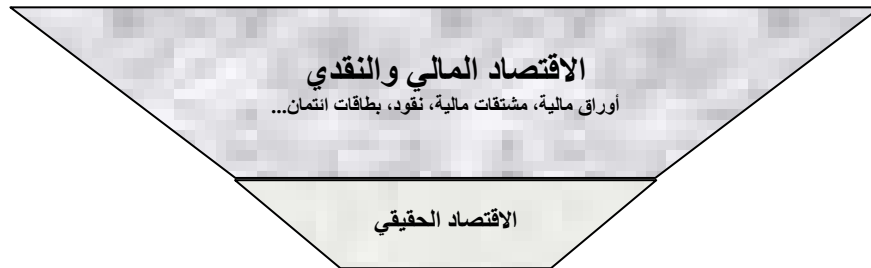
المصدر : من إعداد الباحثين

بينما يؤدي الاعتماد على آلية سعر الفائدة في النظام المالي التقليدي إلى اختلال هرم التوازن الاقتصادي لصالح التفاقم المتوالي للمديونيات، فيصبح الهرم مقلوباً لصالح الإقتصاد المالي والنقدي على حساب الاقتصاد الحقيقي. ذلك لأن نمو المديونية أسهل بكثير من نمو الثروة؛ إذ لا يتطلب الأمر سوى موافقة الطرفين، الدائن والمدين. لكن نمو الثروة يتطلب، بالإضافة إلى تراضي الطرفين، المهارة والمعرفة والإبداع والإنتاجية. وإذا كان نمو المديونية أسرع من نمو الثروة، فإن خدمة الديون ستتمو بما يجعلها تتجاوز الدخل، لتصبح الديون نزيهاً في النشاط الاقتصادي وعبئاً عليه، بدلاً من أن تكون عاملاً مساعداً في نموه وازدهاره¹⁴.

¹⁴ - مجموعة من الباحثين، "الأزمة المالية أسباب وحلول من منظور إسلامي"، مرجع سابق، ص 47.

ولقد أشارت الإحصاءات بنك التسويات الدولية إلى أن إجمالي حجم الاقتصاد المالي بلغ على مستوى العالم سنة 2008 حوالي 600 تريليون دولار ممثلاً أكثر من عشرة أضعاف الاقتصاد الحقيقي¹⁵، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية. ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل (03): الهرم المقلوب في ظل آليات التمويل التقليدي



المصدر: من إعداد الباحثين

إن البناء القائم على الهرم المقلوب لا يمكنه أن يستمر، لأن القاعدة الضعيفة لا يمكنها أن تحتل العنبر المتزايد من أهرامات الديون الهائلة، ومن هنا وفي داخل الهرم ستبدأ احتمالات ظهور "الفقاعة الاقتصادية"، وهنا ستستمر الفقاعة بالتوسع إلى أن تصل إلى الحد الذي يؤدي إلى انفجارها. وكلما كانت في أعلى الهرم؛ كان انفجارها أكثر تأثيراً.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فبعد انتهاء عملية التصحيح للبناء الاقتصادي، ترجع المديونية للنمو مرة أخرى بمعدلات أعلى من نمو الثروة والناتج المحلي، مما يؤدي إلى ظهور الهرم المقلوب مرة أخرى، ثم الانهيار، وهكذا دواليك. وبهذا يعاني الاقتصاد مما وصفه هايمان منسكي "بالنزعة التلقائية لعدم الاستقرار والهشاشة المالية".¹⁶

II-1-2- معيار ارتباط التمويل بالحركة التجارية الحقيقية: يؤكد هذا المعيار على ضرورة ارتباط التمويل بالتبادل الحقيقي للسلع والخدمات؛ حيث إن التمويل أيًا كان شكله وصيغته فهو وسيلة لتحقيق الحركة التجارية؛ وعائد التمويل سواء كان معدل ربح أو هامش الربح في البيع المؤجل لا يمكن سداؤه إلا من خلال التبادل الحقيقي للسلع والخدمات. وهناك فرق بين الزيادة مقابل الأجل في البيع والزيادة في القرض؛ حيث إن الأولى مشروعة* لأنها مرتبطة بالبيع والمتاجرة في السلع والخدمات كمخرجات للنشاط الاقتصادي الحقيقي¹⁷، والثانية هي من قبيل الربا، والله تعالى يقول: "وأحل الله البيع وحرم الربا"¹⁸.

فالتمويل في الاقتصاد الإسلامي يرتبط بالحركة التجارية بتبادل السلع والخدمات في دائرة الأولويات المجتمعية؛ على خلاف التمويل وفقاً لعقود وهمية لا ترتبط في الغالب بالتبادل الفعلي للسلع والخدمات على غرار المشتقات المالية، والتي تعد سبباً رئيسياً في حدوث الأزمات المالية.

¹⁵ - Bank for International Settlements, "78th Annual Report", 30,june,2008

¹⁶ -Hyman P. Minsky, "Can "it" Happen Again?: Essays on Instability and Finance", M.E. Sharpe, 1982

* يمكن الرجوع إلى فتوى الجمع الفقهاء الإسلامي في جواز البيع الآجل بزيادة الثمن.

¹⁷ -صالح صالح، عبد الحليم غري، "كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية"، الملتقى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية

العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 11

¹⁸ -سورة البقرة، الآية: 275

II-1-3- معيار السلامة الشرعية للمشروعات: ويقصد بالسلامة الشرعية هنا أن يكون المشروع مقبولا

من الناحية الإسلامية غير مخالف لأحكام الإسلام، وغير متجاوز ولا متعدٍ لحدود الله. فالأساس العام الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي في عدم الفصل بين أمور الدين وأمور الدنيا، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادة يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه.¹⁹ كما أن التمويل الإسلامي تحكمه "نظرية الاستحلاف" التي تقوم على أساس أن المال لله عز وجل والإنسان مستخلف فيه لعمارة الأرض، مما يجعل ملكية الإنسان للمال مربوطة بهدف ومقيدة بشروط من استخلفه، بأن يحصل عليه بالأساليب التي ارتضاها، وأن ينمي بالوسائل التي شرعها، وأن يستخدمه فيما يحل له وإن لا ينسى حق الله فيه.

فأول خطوة في اختيار المشروع الاستثماري المراد تمويله هي مشروعية مدخلاته ومخرجاته، فيجب أن تكون الخدمات وعناصر الإنتاج الداخلة في المشروع المراد تمويله مشروعاً إسلامياً، ومن ثم فإن السلع والخدمات التي ينتجها أو يتعامل فيها المشروع الاستثماري يجب أن تقع في دائرة الحلال، ليس هذا فقط بل إن العمليات التشغيلية والتصنيعية والمعالجة التي تتوسط المدخلات والمخرجات ينبغي أن تكون هي الأخرى حلالاً.

وبهذا فإن الشريعة تحرم تمويل مشروع استثماري ينتج أو يتعامل مع السلع المحرمة والضارة للإنسان، كالخمر ولحم الخنزير أو يقدم خدمات محرمة كالميسر ولعب القمار، أو يستخدم هذه السلع والخدمات المحرمة كمدخلات له، لأن هذه السلع والخدمات المحرمة ليست من الطيبات التي أمر الله بتناولها أو تداولها وإنما هي من الخبائث.²⁰ كما أن يجب أن يخلو التمويل الإسلامي من شبهة الربا في تمويله للمشروعات الاستثمارية، فالربا محرم في الكتاب والسنة، وقد أجمع العلماء على أن الفوائد المصرفية هي الربا بعينه.

II-1-4- معيار الأخذ بالأولويات والمصالح الحقيقية: على عكس التمويل الإسلامي فإن التمويل التقليدي

لا يرتبط بالأولويات، وقد يكون هرم ترتيب الأولويات مقلوباً أو مضطرباً؛ بحيث هناك مجالات هامة قد لا تتوسع المؤسسات المصرفية والمالية في تمويلها؛ بينما تمول نشاطات كمالية أو مضاربه لا تتماشى مع مصلحة وحاجة المجتمع وتسهم في تطور المديونية ونمو الاقتصاد المالي المضاري.

وفي الواقع أن هذه النظرة تعززها نظرية كينز Keynes في الكفاية الحدية لرأس المال (THE marginal efficiency of capital)، وفحوى هذه النظرية أن أي مشروع استثماري إنما يراعى لقيامه دراسة معدل الربح المتوقع منه خلال عمره مقارناً بسعر الفائدة²¹، وبالتالي فإن أصحاب المشروع الاستثماري سيأخذون في الحسبان تلك الكفاءة بين الربح المتوقع والفائدة المضروبة على رأس المشروع، ولن يعتمدوا إقرار هذا المشروع وتنفيذه إلا إذا كان الربح الصافي المتوقع من ذلك المشروع بعد حسم مبلغ الفائدة يغري رأياه.

وفي نقد هذه الدعوى نجد أن المقارنة بين الفائدة والعائد المنتظر المشروع هو في الأخير يتنافى مع الإستخدام الأمثل لموارد المجتمع، إذ أن هذه القاعدة تشجع على الإستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات معدلات ربح كبيرة والتي

19- عبد الستار أبو غدة، "المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها، وتطورها"، المؤخر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية سورية. دمشق: 13-14/03/2006، ص 5-6

20- سامي عبدالرحمن قايمل، "تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور إسلامي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع 141، م 12، 1993، ص: 86.

* - الكفاية الحدية لرأس المال هي مقدار الربح الصافي الذي يتوقعه المنتجون نتيجة إضافة وحدة واحدة من رأس المال إلى رأس المال المستثمر فعلاً. انظر عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 569.

21- عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994، ص 174.

قد لا يكون المجتمع في حاجة إليها أو أنها تستعمل الأساليب المتنوعة لتحقيق الربح الوفير، في حين أن المجتمع قد يكون بحاجة إلى مشاريع إنتاجية لا تُدر ربح وفير وفي هذه الحالة وفقاً للقاعدة يتم توظيف رؤوس الأموال في البنوك مقابل الحصول على معدلات فائدة أكبر من العوائد المتوقعة للمشاريع الضرورية للمجتمع، هذه الفوائد قد لا تستعمل في الإنتاج لأن انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال سوف يساهم في تخفيض حجم الاستثمار والإقبال على التوظيف بالفوائد المرتفعة أو شراء السندات الأكثر ربحية، الشيء الذي يساهم في زيادة عدد الشركاء النائمون* (Sleeping Partners).

إن قرار الاستثمار أو الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي يتم في ظل المفاضلة والاختيار. وهذه الأخيرة لا تخضع أساساً لفكرة مقارنة الربح بسعر الفائدة، وإنما هي محكومة بقاعدة ترتيب المصالح التي نظمها الشريعة، ومن وجهة النظر القومية فإن إتباع تلك القاعدة يحقق أكبر منفعة ممكنة، إذ كلما كانت الحاجة ملحة وضرورية كانت منفعة المنتج الذي يشبعها أكبر وأعظم.²²

ولذلك وتأسيساً على ما سبق، فإن الممول المسلم يجب أن يوجه تمويله نحو المشروعات التي تلبى الحاجيات التالية وفقاً لسلم الأولويات الإسلامية:

أ- الضروريات: الضروريات هي المصالح والمنافع والسلع والخدمات والحاجات الإنسانية الضرورية اللازمة لحفظ الإنسان في الدنيا والآخرة.²³

هذا هو مفهوم الضروريات في الفقه الإسلامي، فهي لا تعدو عن كونها مجموع السلع والخدمات الأساسية التي تحفظ وتشبع الحاجات المتعلقة بالكليات الخمس التي ذكرها الفقهاء وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.²⁴

وعلى ذلك ينبغي على المصارف الإسلامية عند تمويلها للمشاريع الاستثمارية أن تراعي الضروريات التي تحفظ المجتمع والتي تعتبر في قمة سلم الأولويات، مثل صناعة الغذاء واستصلاح الأراضي الزراعية، فليس من المعقول توجيه التمويل لإنشاء مصانع لصناعة الكماليات وترك الضروريات.

ب- الحاجيات: وهي الدائرة الأوسع من الضروريات، بحيث لا يتوقف قيام المقاصد الشرعية عليها، ولكنها مطلوبة من أجل التوسعة والرفق ورفع الضيق المؤدي غالباً إلى الحرج والمشقة التي تحدث من عدم إشباعها، إلا أن ما ينجم من عدم إشباعها من مشقة وحرج يقل عما يحدث من اختلال نظام الحياة الذي يحدث من جراء عدم إشباع الضروريات²⁵، بمعنى أنه إذا لم يتم إشباع الحاجيات لا يترتب عليه فساد كبير ولا يهدد المجتمع بالفناء والضيق، كما يحصل في عدم إشباع الضروريات.

ومن أمثلة الحاجيات توجيه التمويل إلى الاستثمار في وسائل النقل بين المدن أو داخل المدن المكتظة بالسكان، ومن الأمثلة أيضاً تعبئة وإنارة الشوارع.

* - يطلق على الذين يكسبون الدخل عن طريق السندات ذات الفوائد لفظاً: الشركاء النائمون Sleeping Partners، راجع: عبد الرحمن يسري أحمد، "الربا والفائدة"، مطبعة النهار، القاهرة، ط 1، 1417هـ، ص 109-110.

22- عبد اللطيف البشير، عبد القادر التونسي، "المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية"، ورقة مقدمة في مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 27-28 أبريل 2010، ص 18.

23 - إبراهيم بن موسى الشاطبي، "الموافقات"، الجزء 2، مكتبة و مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ص: 4-5.

24 - عبد اللطيف البشير عبد القادر التونسي، مرجع سابق، ص 18.

25 - إبراهيم بن موسى الشاطبي، مرجع سابق، ص: 53-54.

ج- التحسينات (التكميليات): عرفها الشاطبي على أنها "الأخذ بما يليق من محاسن العادات ومكارم الأخلاق وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات"²⁶، وتشمل هذه المرتبة الأنشطة المتعلقة بالأعمال والأشياء التي تتجاوز حدود الضروريات والحاجيات، وتدخل في نطاقها السلع والخدمات التي تريد من رفاهية الفرد والمجتمع وتحسن مستواه المعيشي.

فالتحسينات تلي الحاجيات في المرتبة والمستوى، ويمكن القول أنها تعبر عن الحدود العليا للأركان الخمسة بلا إسراف ولا تبذير، ومن أمثلة التحسينات في إنتاج السجاد الفاخر أو بناء أماكن الترفيه أو ما شابه.

II-1-5- معيار المشاركة في نتائج العمليات الاستثمارية: إن اعتماد التمويل الإسلامي على آلية المشاركة في الربح والخسارة كسبا أو غرما كبديل للفوائد الربوية، يجعل المستثمر في المصرف الإسلامي يلعب دور إيجابي، فيهتم بمحالات الاستثمار، ويهتم بمستوى مخاطر الاستثمار، ويهتم بمستوى العوائد المتوقعة، وهو في ذلك كله يختلف عن المستثمر في البنك التقليدي الذي يلعب دورا سلبيا ويعتبر مستثمرا نائما لا يهتم ما يجري من أعمال ونشاط في البنك سوى الفائدة المحددة سلفا التي سيحصل عليها في نهاية مدة الاستثمار.

ونتيجة لذلك، فإن البنك الإسلامي لا يسعى فقط إلى تعظيم ثروة الملاك دون تحملهم للمخاطرة بل يسعى كذلك إلى هدف تعظيم ثروة المودعين في مشروعاته وعملياته مع تخصيص المخاطرة تخصيصاً أمثل، من خلال اقتسام عوائد المشروع بين مقدم رأس المال ومستخدمه. وبالتالي فإن عقود المشاركة تعمل على تخفيض مخاطرة المصرف الإسلامي والحصول على عوائد أعلى من عوائد المصرف التقليدي الذي يعتمد على معدل الفائدة في الإقراض، وقد يتعرض لمخاطر التعثر والإفلاس بسبب تعثر المقترضين.

II-1-6- معيار الوضوح والشفافية: يؤكد هذا المعيار أهمية الشفافية والوضوح التي تحدد الهدف من التعاقد والمقصود منه، فالأصل في الأموال الوضوح والشفافية مقصد شرعي بينما الحيل الربوية تنافي هذا المقصد؛ لأنها تهدف في النهاية إلى نقد حاضر بأكثر منه في الذمة، ولو صرحت العقود بذلك لكانت باطلة، كما إن معظم الحيل تلجأ إلى تغييب الشفافية والوضوح في العقود تجنبا لهذه النتيجة²⁷.

في هذا الصدد، قرر مجمع الفقه الإسلامي سنة 1995 أن: "الأصل في مشروعية التعامل الأمانة والصدق بالإفصاح عن البيانات بصورة تدفع اللبس أو الإيهام وتطابق الواقع وتنسجم مع المنظور الشرعي، ويتأكد ذلك بالنسبة للبنوك تجاه ما لديها من حسابات لاتصال عملها بالأمانة المفترضة ودفعاً للتغريب بذوي العلاقة"²⁸.

هذا وأكد مجلس الخدمات المالية على المبادئ العامة للإفصاح بأنه: "يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية وضع سياسة رسمية للإفصاح تتناول طريقة المؤسسة في تحديد الإفصاحات التي تقدمها، والرقابة الداخلية

²⁶ - المرجع نفسه، ص: 6.

* - وتستند هذه الآلية إلى قاعدتين:

قاعدة الغنم بالهرم: ويقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر).

قاعدة الخراج بالضمان: ويقصد بها إن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل علي ما تولد عنه من عائد، لأنه يكون ملازما بإستكمال نقصان المحتل للحدث - إن حدث - وجبر الخسارة إن وقعت.

²⁷ - صالح صالح، عبد الحليم غربي، مرجع سابق، ص: 8.

²⁸ - المجمع الفقهي الإسلامي، "مجلة المجمع الفقهي الإسلامي"، منظمة المؤتمر الإسلامي، ج 9، 1995، ص: 667.

على عملية الإفصاح وأن تطبق المؤسسة إجراءات تقييم مدى مناسبة إفصاحاتها بما في ذلك صلاحيتها وفترة تكرارها".²⁹

II-2- دور التمويل الإسلامي في الاستقرار المالي: يمتلك التمويل الإسلامي مبادئ من شأنها تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي وتحقيق الاستقرار المالي .

سنوضح فيما يلي دور مبادئ التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي:

II-2-1 دور التمويل الإسلامي في الاستقرار النقدي: يساهم الاستقرار في مستويات الأسعار في الاستقرار المالي، بحيث يمنع التشوهات في الأسواق المالية، ويقلل من عدم اليقين المرتبط بتقلبات الأسعار.

تلعب آلية سعر الفائدة في التمويل التقليدي دوراً كبيراً في انعدام الاستقرار النقدي وذلك من خلال:

● الرفع من أسعار الفائدة من شأنه أن يضيف المزيد من الضغوط التضخمية عن طريق رفع تكاليف الإنتاج. وهي الزيادات التي قد يفلح القطاع الإحتكاري في نقلها إلى المستهلكين في شكل أسعار للمنتجات أكثر ارتفاعاً. وعلى ذلك فإن التضخم الذي يدفع إليه جذب الطلب قد يتحول إلى تضخم تدفع إليه النفقة؛³⁰

● الرفع من أسعار الفائدة سيجعل المستثمرين و رجال الاعمال في عزوف عن الاستثمارات، مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الانتاج و اتساع الهوة بين التمويل و الاقتصاد الحقيقي ؛

● أحد أسباب التضخم هو الزيادة المفرطة في منح الائتمان عن طريق خلق النقود، وهذه الفكرة مرتبطة أصلاً بالمصارف التجارية بسبب عملها القائم أساساً على الإيداع والإقراض بسعر الفائدة.

وإذا كان النشاط الاقتصادي برتمه يعتمد على آلية سعر الفائدة، فإن هذا من شأنه ألا يدعم الاستقرار النقدي. على العكس مما سبق، فإن استخدام التمويل الإسلامي للمعاملات المبنية على المشاركة في الربح والخسارة يعزز الروابط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي. فالترتيبات التعاقدية بين الممول وصاحب المشروع تضع قيد التركيز القيمة والجدوى الاقتصادية للمشروع. الأمر الذي يؤدي إيجاد صلة وثيقة بين نمو القطاع المالي وأنشطة القطاع الحقيقي، بحيث يعتمد توسع أو انكماش الائتمان على التطورات في القطاع الحقيقي، كما أن هذا المشروع لا يتحمل تكاليف تمويل إلا بقدر حصة الممول في الأرباح، لذلك فإن المنتج لا يتحمل أعباء إضافية، وهذا ما يمكن من تفادي التي تحمل إلى سعر المنتج النهائي. مما يساهم في تدعيم الإستقرار النقدي.

لذلك فإن التمويل الإسلامي يتماشى و احتياجات المبادلات التجارية، ولا يسمح بنمو الكتلة النقدية بما يتجاوز حاجة النشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يمكن من الاستقرار النقدي.

II-2-2 دور التمويل الإسلامي في دعم الثقة في النظام المالي: لقد رأينا كيف أن فقدان الثقة في النظام المالي خلال أزمة الرهن العقاري تسبب في شلله، مما أجبر السلطات النقدية في عدد كبير من الدول إلى ضخ ملايين الدولارات من أجل إعادة بعث الثقة في هذا النظام. فالثقة هي الوقود المحرك للنظام المالي ، وفقدانها يؤثر على وظيفته الرئيسية وهي منح الائتمان.

²⁹ - مجلس الخدمات المالية الإسلامية، "معايير الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية عدا مؤسسات التأمين الكافلي"، ديسمبر، 2007، ص7

على الرابط: www.ifs.org/standard/ifs4_arabic.pdf

³⁰ - العرابي مصطفى، مخلوفي عبد السلام، "أهم الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة كسعر إستراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر"، مؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، من 18 إلى 20 ديسمبر 2011، الدوحة، قطر، ص13

يمكن للتمويل الإسلامي من خلال صيغته و مبادئه أن يدعم ثقة الأفراد والمؤسسات فيه، وذلك من خلال:

- تأكيد مبادئ التمويل الإسلامي على الوضوح والشفافية ، فالأصل في مشروعية التعامل للأمانة والصدق بالإفصاح عن البيانات بصورة تدفع اللبس أو الإيهام وتطابق الواقع وتنسجم مع المنظور الشرعي، ويتأكد ذلك بالنسبة للبنوك تجاه ما لديها من حسابات لاتصال عملها بالأمانة المفترضة ودفعاً للتغريب بذوي العلاقة؛³¹
- عدم الدخول في العمليات التمويلية عالية المخاطر وذات طبيعة وهمية ، لوجود ضابط منع الغرر في الشريعة الإسلامية ، مما يعزز من الثقة في التمويل الاسلامي؛

- يعمل التمويل الإسلامي من خلال آلية المشاركة على تخصيص المخاطر تخصيصاً أمثل، عن طريق تقاسم المخاطر بين أطراف العقد ، مما يخفف من الصدمات المترتبة على تحقق هذه المخاطر، فكل طرف يتحمل المخاطر حسب قدرته، فالمودعون يتحملون جزء من المخاطر يتناسب وحجم ايداعاتهم، والبنك الاسلامي يتحمل جزء من المخاطر ، وكذا طالبي التمويل يتحملون المخاطر بقدر مساهمتهم في رأس المال، هذا التقاسم للمخاطر من شأنه أن يضيء جو من الطمأنينة والثقة بين اطراف العملية التمويلية .³²

II-2-3- دور التمويل الإسلامي في استقرار أسعار الأصول المالية: تتسبب التقلبات في أسعار الأصول المالية بشكل كبير في وقوع الاضطرابات المالية، ويرجع (موريس آليه) أسباب هذه التدفقات إلى: " الزيادة المفرطة في منح الائتمان وإلى وعود الدفع ، وإلى المراهنة والمجازفة على ذلك، مما أدى إلى انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي والأسعار الاسمية للأصول المالية التي تحددها المراهنة".³³

فهذا الانفصام بين قيم الأصول الحقيقية والأصول المالية ، تؤدي إلى تقلبات عنيفة في أسعار الأصول المالية ، بحيث تمثل هذه الأسعار إلى الارتفاع بفضل الزيادة في منح الائتمان وعمليات المضاربة والمجازفة، وهنا تنشأ الفقاعة المالية وتبدأ مرحلة تصحيحية لإعادة التقارب بين الأصول المالية والأصول الحقيقية. ويسبب ذلك انفجار الفقاعة المالية وانحيار أسعار الأصول المالية. وهنا يتكبد المستثمرين خسائر كبيرة تسبب اضطرابات مالية خطيرة.

يلعب التمويل الإسلامي الدور في استقرار أسعار الأصول المالية من خلال:

- قيام التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، من شأنه أن يجنب الانفصام بين الأصول المالية والأصول الحقيقية، ومن ثم المحافظة على استقرار الأصول المالية. ويرجع ذلك إلى ارتباط التمويل الاسلامي ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الحقيقي كما أشرنا من قبل.

- كما أن تحريم الربا من شأنه أن يضبط التوسع في الائتمان، بحيث لا تتحول السوق في مرحلة الصعود إلى حالة الفقاعة التي تهدد الاقتصاد. أما في حالة الهبوط فإن إنظار المعسر من شأنه أن يقلل من معدل تراجع أسعار الأصول ومن ثم يجنب السوق الانزلاق إلى حالة الانحيار.³⁴

إن الجمع بين هذين المبدأين من شأنه أن يحتوي تقلبات أسعار الأصول المالية ويسيطر على عوامل الانحيار، دون أن يمنع السوق من أداء وظائفها الأساسية.

³¹، المجمع الفقهي الاسلامي، مرجع سابق، ص 667

³² موسى مبارك خالد، مرجع سابق ، ص 155

³³ موريس آليه، " الشروط النقدية لاقتصاد السوق من دروس الامس إلى اصلاحات الغد "، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 1993، ص14

³⁴ سامي بن إبراهيم السويلم، "الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، فبراير 2010، ص83

خاتمة: تبرز أهمية الاستقرار المالي من كونه يعكس سلامة النظام المالي ، والتي بدورها تلعب دور كبير في تعزيز الثقة في النظام وتمنع وقوع المخاطر التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد.

خلص هذا البحث إلى النتائج التالية:

- أن التمويل الإسلامي يعتمد على صيغ التمويل بالمشاركة المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي ، وبذلك فإن صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والنقدي.
- التمويل الإسلامي يعتمد على معيار الحركة التجارية الحقيقية والتي تؤكد على ضرورة ارتباط التمويل بالتبادل الحقيقي للسلع والخدمات .
- أن معيار السلامة الشرعية يحرم تمويل كل مشروع استثماري ينتج أو يتعامل مع السلع المحرمة والضارة بالإنسان ، أو يستخدم هذه السلع والخدمات المحرمة كمدخلات له، لأن هذه السلع والخدمات المحرمة ليست من الطيبات التي أمر الله .
- إن التمويل الإسلامي محكوم بقاعدة ترتيب المصالح التي نظمها الشريعة وفق لسلم الأولويات، بدءا بالضرورات ، ثم الحاجيات فالتحسينات.

● تؤكد الشريعة الإسلامية على الشفافية والوضوح في المعاملات كمقصد شرعي .

- نظريا، يمكن القول أن التمويل الإسلامي باستطاعته ان يوفر نظاماً من شأنه تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار مالي شامل، من خلال قدرة معايير ومبادئه المستمدة من الشريعة الإسلامية على تحقيق الاستقرار النقدي وكسب ثقة الأفراد والمؤسسات، والحفاظ على استقرار الاصول المالية .

قائمة المراجع:

1. إبراهيم بن موسى الشاطبي، "الموافقات" ، الجزء 2، مكتبة و مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.
2. بلواني، احمد مهدي ، " البنوك الإسلامية والاستقرار المالي ، تحليل تجريبي ، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي " ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، ع2، م21، 2008
3. سامي بن إبراهيم السويلم، "الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، فبراير 2010
4. سامي عبدالرحمن قابل، " تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور إسلامي " ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع141، م12، 1993
5. صالح صالح، عبد الحليم غربي، "كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدورية"، الملتقى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009
6. عبد الرحمن يسري أحمد" الربا والفائدة "، مطبعة النهار، القاهرة، ط 1، 1417هـ
7. عبد الستار أبو غدة ، "المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها، وتطويرها"، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية سورية . دمشق : 13-14/03/2006
8. عبداللطيف البشير عبدالقادر التونسي ، " المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية " ، ورقة مقدمة في مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 27 - 28 ابريل 2010.
9. عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي " ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر ،1994.

10. مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، " معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية عدا مؤسسات التأمين التكافلي "، ديسمبر، 2007
 11. الجمع الفقهي الاسلامي، "مجلة المجمع الفقهي الإسلامي"، منظمة المؤتمر الإسلامي، ع 9، ج 1، 1995
 12. مجموعة من الباحثين، "الأزمة المالية أسباب وحلول من منظور إسلامي"، ط1، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009
 13. مصطفى العرابي ، عبد السلام مخلوي ، " أهم الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة كسعر إستراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ، من 18 إلى 20 ديسمبر 2011 ، الدوحة ، قطر
 14. مويرس آليه، " الشروط النقدية لاقتصاد السوق من دروس الامس إلى اصلاحات الغد "، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة، 1993
 15. موسى مبارك خالد، "صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر، 2012-2013
- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:
1. Durmuş Yılmaz, " **Financial Security And Stability** ", _ The OECD's 2nd World Forum on Statistics, Knowledge and Policy' Measuring and Fostering the Progress of Societies, İstanbul, 27-30 June 2007
 2. **Should Financial Stability Be an Explicit Central Bank Objective** "Ferguson, R., Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems Conference at the IMF in Washington, D.C., September 16-17, 2002
 3. Frederic S. Mishkin , " **Global Financial Instability: Framework, Events, Issues** ", V.13 ,NO.4 ,Journal of Economic Perspectives , American Economic Association , 1999
 4. Garry J. Schinasi, **Defining financial stability**, IMF Working Paper (WP/04/187), International Monetary Fund, October 2004
 5. **Can "it" Happen Again?: Essays on Instability and** "Hyman P. Minsky , Finance , M.E. Sharpe, 1982
 6. Michael Foot, **What is financial stability and how do we get it?**, The Financial Services Authority, United Kingdom.
1. Bank for International Settlements, " 78th Annual Report", June 2008
 2. Deutsche bundesbank, "report on the stability of the German financial system", Monthly report December 2003